التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي وأثره على توسيع وتطوير ميناء البصرة

(1958 – 1963)

م .م . ليلى فيصل مهدي حسين

مديرية تربية البصرة – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: التعاون الاقتصادي. العراق. الاتحاد السوفيتي.

الملخص:

تأتي أهمية البحث كونه يدرس فترة في تاريخ العراق المعاصر من خلال دراسة تاريخية ، الهدف منها الوقوف على أهم الأحداث والمتغيرات الاقتصادية التي برزت فيه أهمية ميناء البصرة الاقتصادي إذ سعت حكومة عبد الكريم قاسم (1958 – 1963) على دخول العراق بتحالفات اقتصادية مع العالم الاشتراكي من اجل دعم الاقتصاد المحلي ورفع مستوى المعيشة والتحرر من التبعية للدول الرأسمالية وعلى رأسها بريطانيا التي كانت المسيطر الاول على تجارة العراق الخارجية وبخاصة تجارة التمور لذلك عدة اتفاقية التعاون – الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي آذار / مارس 1959 خطوة مهمة في تاريخ العراق الحديث .

المقدمة

لعب ميناء البصرة دوراً كبيراً في تجارة العراق الخارجية ولاسيما بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق، إذ تبنت الثورة منجزات اقتصادية كان من أهمها تطوير وتوسيع الموانئ العراقية إذ اكتسب الميناء مكانه واهمية في تاريخ العراق الاقتصادي عن طريق زيادة نسبة صادرات البلد من خلاله لذلك أرتأت القوى السياسية المؤثرة في التاريخ السياسي والاقتصادي آنذاك ضرورة التعاون مع الاتحاد السوفيتي باعتباره الضمانة الحقيقية للتنمية الوطنية والاستقلال الاقتصادي وانهاء التبعية للشركات الأجنبية وعلى رأسها الدولة البريطانية حيث كانت المسيطر الأول على تجارة العراق الخارجية، وعليه تبنت الحكومة الجديدة فكرة عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع العالم الاشتراكي نظراً لوجود البوادر والمساعدات المشجعة ولاسيما بعد إعلان الاتحاد السوفيتي مد يد العون والمساعدة لجميع بلدان العالم الثالث المتحررة، أعلنت حكومة عبد الكريم قاسم عن اهداف عقد الاتفاقية المنشودة لتطوير

تجارة العراق الخارجية وزيادة نسبة صادرات البلد عبر الميناء وتطوير هيكلية الاقتصاد العراقي ورفع المستوى المعيشي للسكان .قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة وقائمة مصادر .

المحور الأول: موقف الصحف المحلية والرسمية من عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي العراق – الاتحاد السوفيتي

اكتسب ميناء البصرة مكانة كبيرة في تاريخ العراق الاقتصادي، حيث يُعد من أهم نقاط تصدير النفط العراقي عبر مياه الخليج العربي. خلال مدة حكم عبد الكريم قاسم[1] (1958–1963)، إذ أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بتطوير هذا الميناء نظراً لأهميته الاستراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز حركة التجارة الدولية والاهتمام بتطوير وتوسيع الميناء وإعادة النظر بوجهة تجارة العراق الخارجية إذ أثرت علاقاته السياسية بقوة في رسم علاقاته الاقتصادية الجديدة ولاسيما مع دول المعسكر الاشتراكي(هي الدول المهيمنة على الاقتصاد ويكون لها الاسهام في عمليات الإنتاج والتوزيع والملكية العامة مثل الاتحاد السوفييتي ، الصين الشعبية ، الهند ، مصر ، سوريا .... الخ)"[2].

أكد أصحاب القرار والرأي في مقدمتهم وزير الاقتصاد في العهد الجمهوري الأول ابراهيم كبه [3] أن القوى السياسية الفاعلة في تلك الفترة كانت ترى أن التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي يشكل ضمانة للتنمية الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي[4]، جاءت فكرة عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق – والاتحاد السوفييتي منذ الأيام الأولى للحكومة ولاسيما مع وجود البوادر المشجعة من قبل الاتحاد السوفييتي بعد أعلانها مد يد العون والمساعدة لبلدان العالم الثالث وعقدها اتفاقيتين سابقتين للتعاون الاقتصادي مع كل من سوريا التي عقدت اتفاقية عام 1957م ،ومصر اتفاقية عام 1958م [5]، تلك البوادر هي التي دقعت عبد الكريم قاسم للتباحث مع ممثل الاتحاد السوفييتي لعقد اتفاقية تعاون اقتصادي لغرض تطوير وسائل النقل والمواصلات ومن ضمنها تطوير ميناء البصرة ، وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان ومد أنابيب نقل الغاز من حقل الرميلة فضلاً عن أنشاء محطات توليد الكهرباء في عموم البصرة ولتطوير وتحسين الزراعة .

نالت اتفاقية التعاون الاقتصادي المبرمة مع الاتحاد السوفيتي اهتمام جميع الصحف الرسمية والمحلية في عموم العراق حيث أن أكثر الصحف تحفظاً نشرت لمناسبة عقد الاتفاقية مقالات افتتاحية أكدت فيها صدق نوايا الاتحاد السوفييتي ومشاطرته للشعوب العربية في كفاحها القومي والوطني ضد الدول الأجنبية[6] وبخاصةٍ بعد المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي

لمصر لغرض بناء السد العالي نهاية عام 1959[7] جاء موقف أهالي البصرة متوافقاً مع الرأي العام في العراق فأصبحت الاتفاقية من منظور الجميع بمثابة مبادرة للقضاء على التخلف الاقتصادي الذي فرضه المستعمرون على العراقيين[8]، علق أهالي البصرة آمالاً كبيرة على الخير المنشود في الاتفاقية المبرمة باعتبارها حدثاً مهماً في تاريخ الاستقلال الاقتصادي والتقدم العمراني والتجاري وعاملاً مهماً في تغيير الأوضاع المعيشية لكافة أبناء الشعب العراقي[9]

كما حظيت فكرة عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين موافقة وتأييد جميع القوى السياسية آنذاك بعد أن نشرت صحيفة الثورة في العدد الصادر 2016، حول تأليف لجنة وزارية خاصة من وزراء الاقتصاد والمالية والأعمار والمواصلات والأشغال لدراسة جميع المشاريع الصناعية المناطة بها[10]

وبعد شهرين من العمل المتواصل أنهت اللجنة الفرعية وضع التقرير المفصل عن التوصيات التي توصلت إليها مع اللجنة الوزارية المذكورة ليها مع اللجنة الوزارية المذكورة ذ أقرت في يوم 17 تشرين الثاني 1959 ، ضرورة أرسال وفد لغرض التداول مع الوفد السوفيتي برئاسة ماليتين (Mr.malitin) نائب رئيس اللجنة الدولية للعلاقات الاقتصادية الخارجية[11] تناقلت الصحف اليومية في صفحاتها الأولى بنود الاتفاقية المكونة من مقدمة و12 مادة وملحقين[12] [13]وذكرت ألتزام الاتحاد السوفيتي بعدداً من مشاريع الري والملاحة في نهري دجلة والفرات وشط العرب وثلاثة عشر مشروعاً صناعياً (British consulate) فضلاً عن أنشاء محطات توليد الكهرباء في عموم البصرة وتوفير آلات ومكائن ضخمه لرفع الإنتاجية الاقتصادية ولتطوير وتحسين الزراعة .(British consulate)

لذاك استقبل الجميع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين بالترحاب وخصوصاً في مرحلة إعدادها[14] كما نشرت صحيفة اتحاد الشعب مقال أفتتاحي ذكرت بأسهاب بنود الاتفاقية وأهميتها في تحرير سوق العراق التجاري من استقلال الدول العربية[15]. تماشياً مع موقف الصحيفة الناطقة بأسم الحزب الشيوعي خرجت أعداد من شيوعي البصرة تهتف بأهمية الأتفاقية وضرورتها اللازمة فهي أول ضربه وجهت للغرب حسب اعتقاده[16] كما تحدثت صحيفة الأهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي فرع البصرة حول أهمية الأتفاقية منذ اللحظات الأولى لعقدها مركزة على ضرورة ألتزم العراق ببنود الاتفاقية نظراً لخلوها من الشروط السياسية التي تسمح للعراق بوضع سياسة خاصة تقوم على اساس أستثمار ثروة البلاد المعدنية[17]. شجعت الجماهير الشعبية في عموم البصرة الجوانب الإيجابية التي ذكرتها عموم

الصحف الرسمية والمحلية وبخاصةٍ أهم البنود التي تطرقت لها الاتفاقية[18] مثلت الاتفاقية مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر كونها اتفاقية غير مشروطة بأي شروط عسكرية أو سياسية أو اقتصادية كما ورد في صحيفة الأهالي الناطقة بأسم الحزب الوطني الديمقراطي .

1- البنود التي نصت عليها الاتفاقية المذكورة لم تمس سيادة العراق واستقلاله وإنما أكدت استقلال العراق لتعاون مع دولة كبرى على قدم المساواة .
2- وفرت الاتفاقية شروط ميسرة بفوائد قليلة كونها دولة كبرى تقف الى جانب الشعوب المتحررة من العالم الثالث .
3- ادراج العراق العديد من المشاريع الصناعية التي يحتاج إليها اقتصاد متكامل وبأقل تكلفة ممكنة تساعد على تحسين المعيشية وانخفاض اسعار السلع المحلية .
4- تحقيق هدف العراق للتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي بوصفه الركيزة الاساسية للاستقلال الوطني .

جاءت الاتفاقية بمثابة وسيلة لتطوير الكوادر الفنية الخاصة ، كما أنها بحد ذاتها قد تحولت بمثابة تجربة جديدة فرضت على الغرب أن تعيد النظر في أسلوب تعاملها مع أقطار العالم الثالث[19].

اثرت الظروف الداخلية في العراق وبخاصةٍ الصراع المتصاعد بين القوى السياسية وحكومة عبد الكريم قاسم خلال مرحلة تنفيذ الاتفاقية بسبب أنشغال الحكومة بالنزاعات مع الاحزاب القومية من جهة والحزب الشيوعي من جهةٍ أخرى ولهذا تعرقلت مرحلة التطبيق على أرض الواقع كما تعرضت الاتفاقية الى جملة من الانتقادات وخاصةٍ فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية التي اتسمت بالبطئ والتلكؤ في التنفيذ[20].

تناقلت الصحف المحلية والرسمية وبأسهاب النواقص والثغرات التي عرقلة تطبق أهم البنود في الاتفاقية وأوعزتها لأنشغال الحكومة بالصراعات السياسية وعدم ألتزام الاتحاد السوفيتي بدفع جميع المساعدات المالية الملزم دفعها الى العراق من أجل إعادة بناء المصانع والمشاريع الصناعية ودعم وإسناد القطاعات الزراعية من الآلات ومضخات المياه وتوفير المبيدات الحشرية الخاصة بالقطاع الزراعي مما أدى إلى تدهور قطاع الزراعة وأثر ذلك على إنتاجية الفلاحين وارتفاع الاسعار للمحاصيل المحلية[21].

نستنتج مما سبق أن معاهدة التعاون الاقتصادي المبرمة بين الحكومة العراقية وبين الاتحاد السوفيتي أخذت صدى إعلامياً واسعاً إذ تحدثت جميع الصحف المحلية والرسمية وبأسهاب

عن أهم الجوانب الإيجابية من ناحية دعم المشاريع الصناعية وطرق النقل والمواصلات وتوسيع وتطوير الميناء ورفع المستوى المعيشي للسكان ، لكن بسبب الصراعات الداخلية وتلكأ الاتحاد السوفيتي بالتنفيذ وانشغالها بالمشاريع الصناعية ، أهملت الزراعة وتوفير مضخات المياه وعدم توفير البديل لإصلاحها وأهمال توفير المبيدات الحشرية أضطر الفلاحون الهجرة من الريف والتوجه الى المدينة أدت تلك الظروف الى أرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، وبالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها الاتفاقية إلا إنها مثلت حسب جميع المقاييس خطوة مهمة في تاريخ العراق الاقتصادي .

المحور الثاني: أنعكاس أثر الاتفاقية الاقتصادية العر اقية السوفيتية على ميناء البصرة (1959 – 1063)

"أنصبت جهود حكومة عبد الكريم قاسم إلى الاهتمام بالتجارة الخارجية وإعادة تطوير وتوسيع ميناء البصرة ميناء البصرة : تأسس الميناء في 9 تشرين الأول عام 1919 ، أصبحت إدارته تحت أشراف وزارة التجارة العراقية ثم أنتقلت الى الوزارة المالية التي ظلت مسؤولة على إدارته وكان مجلس إدارة ميناء البصرة سلطة مستقلة نوعاً ما في تمويلها الخاص ويدار الميناء من قبل وزارة المالية ومدير الميناء رئيساً للإدارة وهو المدير العام للملاحة إذ بموجب معاهدة 1930م أتخذت استعدادات نقل الملكية من يد بريطانيا الى الحكومة العراقية"[22].

وجعله مؤسسة مينائية شبه مستقله إذ كانت تسمى مصلحة الموانئ العراقية سابقاً وأثناء تسنم . مزهر الشاوي مزهر الشاوي: عين اللواء الركن مزهر اسماعيل الشاوي حسب المرسوم الجمهوري رقم (5) "المؤرخ 14 تموز 1958 مديراً عاماً لمصلحة الموانئ العراقية إذ تسنم جميع المهام لإعادة تأهيل وتطوير الميناء"[23]. إدارة المصلحة بتاريخ 17 تموز 1958، أي بعد قيام الجمهورية العراقية مباشرة سعى إلى إعادة تأهيل البنية الأساسية ، إذ كانت أولى خطواته توفير النفقات الخاصة للمشروع وإعادة تأهيل وإنشاء ألأرصفة وتوسيع المخازن الضرورية وتوسيع أحواض التسفين في الميناء[24] .

شجع مزهر الشاوي عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي – والفني المبرمة مع الاتحاد السوفيتي منذ الايام الأولى لأجل توفير جميع النفقات المطلوبة لتنفيذ المشاريع وبناء الهيكل التنظيمي للميناء والتخلص من الخبراء البريطانيين الذين كانوا يتولون إدارة الميناء فنياً وإدارياً ، وأولى خطواته شجع بارسال البعثات العلمية الى المعاهد الأوربية لغرض التخصص بمختلف فروع الهندسة والميكانيك والملاحة البحرية[25]

أسندت مهمة بناء الهيكل التنظيمي للميناء الى الإدارة التنظيمية التي كانت مسؤوليتها أتخاذ القرارات وتمثلت الإدارة بالدوائر الآتية :-

1- المنشأة العامة لإدارة الموانئ .
2- المشأة العامة لإدارة ميناء المعقل [26] .

من جملة الاعمال التطويرية التي أنجزتها الإدارة الجديدة هي إعادة العمال العراقيين الذين أقصوا عن الخدمة من الموانئ العراقية لأسباب سياسية خلال العهد الملكي السابق [27] ، فضلاً عن تنظيم شؤون الإعلام والعلاقات العامة وجميع الأعمال التجارية والإدارية في مكان واحد لغرض تسهيل المعاملات ببناء مقرين هما المقر العام للموانئ ومقر للمخازن الرئيسية [28] .

وبعد أن أصدرت حكومة عبد الكريم قاسم الخطة الرباعية المؤقتة لمدة (1959 – 1962) خصصت ميزانية الميناء ذو النقل والمواصلات بمقدار (2000) دينار لصيانة وتطوير الأرصفة وأجهزة التبريد والمخازن كما زودت الرسوم والمدخرات على البضائع المكدسة في مخازن الميناء بـ (3000,000) وهذا أعد مؤشر نحو ارتفاع حجم التوزيع والشحن في الميناء ([29]) ، نظراً لحاجة التطوير المستمر بالميناء قدم وزير المالية مظفر حسين جميل[30] طلب الى مجلس الوزراء لرصد مبلغ (5,67,930) دينار لإنجاز الأعمال الرئيسية بالميناء كما أكد الوزير المذكور ضرورة رصد مبلغ (2,43,000) دينار لأكمال الأعمال المتوقفة كحفر مشروع سد الفاو [31] . وفقاً لشروط بنود الاتفاقية ألتزام الاتحاد السوفيتي بمبلغ القرض المتفق عليه لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية بعد أن تمت المصادقة على الاتفاقية المذكورة بموجب قانون رقم (52) لعام 1959[32] وصل الخبراء السوفيت الى البصرة في آذار / مارس عام 1959 بهدف التنسيق مع إدارة الميناء لبناء قاعدة تصنيع السفن المشروع المدرج في اتفاقية التعاون الاقتصادي وإصلاح السفن التي تصل حمولاتها الى (4000) طن حسب التقرير المتفق عليه (British consulate) .

كما أكد الخبراء ضرورة استقدام 46 ملاحاً للعمل في البواخر العراقية التابعة للميناء لغرض تبادل الخبرات والمهارات، ومن الجدير بالذكر بلغت مخازن الميناء الى (15) مخزناً جهزت جميعها بالآليات والرافعات والمستلزمات المطلوبة [33]، غطت محاور الاتفاقية نفقات تطوير القطاع التجاري والصناعي بنسبة (80%) من المشاريع المتفق عليها والنسبة المتبقية (20%) لمشاريع القطاع الزراعي مثل مشاريع البزل ومحطات تأجير المكائن والآلات الزراعية وسايلوات الحبوب [34] .

ونظراً لزيادة حجم الاستيراد والتصدير في ميناء البصرة أصبح من الضروري استبدال الأرصفة الخشبية بطاقة مليون طن سنوياً 1958 – 1959، الى أنشاء رصيفاً خرسانياً حديثاً مع أكمال رصيف العشار الذي أنجز عمله 15 تشرين الأول وبطاقة تحميلية تصل الى ميلوني طن سنوياً [35] . ، أرتأت إدارة الميناء أن تنظيم عمل الأرصفة من خلال ترقيم كل رصيف برقم ، إذ اعطت ميزة وأهمية لكل رصيف من أرصفة الميناء والمعقل أخذت تسرو عندها معظم السفن التجارية القادمة من أوربا [36] .

وقع المدير العام لمصلحة الموانئ العراقية اللواء الركن مزهر الشاوي اتفاقية مع شركة تورنكروفت السوفيتية بتاريخ 9 شباط 1960 م التي تعهدت أنجاز زروق أنتصار وتوفير ثمان زوارق دورية تم الاتفاق عليها بحضور ممثل الشركة مستر سوفن (Mr. Soven) [37] .

كما أكدت الاتفاقية ضرورة تنفيذ مبدأ التعاون التجاري النسبي الذي يقضي بالتزام الدول الموقعة أن تستورد من السلع العراقية كما نصت الاتفاقية على السلع الواجب شرائها من العراق وهي على الأغلب النفط والتمور [38] ، أنعكس أثر تلك التطورات على تجارة العراق الخارجية بتزايد حجم التبادل التجاري مع الصين الشعبية ودول أوربا الشرقية ، بعد ما كانت بريطانيا هي المسيطر الأول على تجارة العراق الخارجية [39] .

بالرغم من الصراعات والنزاعات بين العراق وإيران حول حقوق أرساء السفن والبواخر في شط العرب بلغ معدل متوسط التفريغ اليومي للسفن خلال شهر نيسان – أبريل 1960 (196) طناً في البصرة و (115) طناً في الفاو و (41) ناقلة قامت بشحن (6620836) طناً خلال شهر نيسان 1960 (British consulate) .

لم تكتفي حكومة عبد الكريم قاسم باتفاقية التعاون الاقتصادي – والفني والدعم المادي إذ سعت الحكومة الى عقد اتفاقية أخرى مع الاتحاد السوفيتي لغرض الأسناد والدعم العسكري وبخاصة بعد محاولة عبد الكريم قاسم إعادة الكويت باعتبارها جزء من لواء البصرة (British consulate) .

كان سبب جهود اللواء الركن مزهر الشاوي وضع الأساس المتين والصحيح خارج السياقات الروتينية ازدادت زيارات المسؤولين العراقيين من وزراء وكبار المسؤولين للتباحث مع مدير مصلحة الموانئ اللواء الركن مزهر الشاوي حول طبيعة عمل المصلحة وارتقاء مستوى الخدمات فيها [40] .

انعكست تلك التطورات على إدارة مصلحة الموانئ إذ ارتأت المصلحة إضافة تحسينات كبيرة على أوضاع العمال إذ ألزمت على استيراد الرافعات الشوكية لمعاونتهم في أعمالهم كما تم كسوت العمال ببدلات العمل الرسمية وتجهيزهم بالأحذية الخاصة بالعمل [41] . أما ما تبقى من الموظفين فنظراً لعدم حصولهم على مكسب مادي سارعت المصلحة لشراء قطعة أرض وتسليمها الى الجمعية التعاونية لبناء مساكن ودور تملك اليهم لضمان مستقبل عوائلهم [42] ، كانت انجازات مصلحة الموانئ العراقية تسير بصورة طبيعية ومستمرة في الحقول جمعاً وخاصةً بعد أن تمت مشاركة الخبراء السوفييت نشاط مصلحة الموانئ ودراسة جميع المشاريع المناطة إليها وفق اتفاقية التعاون المبرمة بين العراق – والاتحاد السوفييتي في 16 شباط 1959 ، بالإضافة الى المشروع المخصص لبناء وإصلاح السفن المعطلة التي تصل حمولتها الى أكثر من (4000) طن و (600) طن(British consulate) .

ومن جملة المشاريع التي كانت قيد الإنشاء مشروع حفر سد الفاو[43] ، ولم تقتصر التطورات على الجانب العملي بل امتدت الى جانب الرياضة من خلال تحقيق فرق الموانئ الرياضية في مختلف الألعاب لرفع النتائج على الصعيد المحلي والعربي والعالمي وبذلك أرتقى مستوى نادي الميناء الرياضي من خلال مساندة وتشجيع مسؤولين الميناء للحركة الرياضية [44] . نستنتج مما تقدم أن حكومة عبد الكريم قاسم وخطواتها نحو تطوير وإصلاح التجارة الخارجية والسعي الى التعاون مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية خطوة مهمة في تاريخ العراق الاقتصادي ولاسيما بعد تطوير وتوسيع الميناء وزيادة نسبة الصادرات وتحسين الوضع المعيشي لجميع العاملين في الميناء.

المحور الثالث: صادرات واردات الميناء في البصرة (1959 – 1963م)

برز دور ميناء البصرة في تطوير بنية الاقتصاد العراقي وقدرته الإنتاجية على زيادة كميات صادرات العراق عبر الميناء[45]، إذ لعب الميناء دوراً مهماً من حيث الصادر والوارد تنفيذاً لمبدأ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الذي ألزم الدول الموقعة بأن تستورد السلع العراقية ما تساوي قيمة نسبة معينة من قيمة صادراتها الى العراق [46] ، كان استيراد العراق للتبغ والاقمشة والسكر والشاي ويصدر عبر الميناء الصوف والحبوب والجلود والتمور[47] ، شكلت صادرات العراق من التمور عبر الميناء للدول الاشتراكية (985و338) الف طن وبلغ عدد السفن المغادرة والقادمة للميناء (1518) سفينة تجارية [48]. ازداد التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي وصل الى أوجه خلال شهر شباط عام 1961 إذ وصل الى الميناء أكثر من (97852)

طن من القمح الروسي وبعد موافقة إدارة التموين في البصرة من جهة ووزارة الخارجية من جهة أخرى تم تصدير أكثر من (5000) طن من الشعير الى الكويت (British consulate) .

حيث بلغت أعلى كميات صادرات التمور عبر الميناء مقدار (23,731) الف طن بعد أن سمح لتصدير تمور الخضراوي والساير من إنتاج البصرة بموسم عام 1959 بتاريخ 10تشرين الثاني من العام نفسه [49] . ، أستمر ارتفاع مستوى الصادرات من التمور عبر الميناء حتى عام 1961 إذ وصلت كمية التمور المصدرة خلال عامي 1960 – 1961 الى (29676) الف طن [50] مما دفع مجلس الوزراء إعلان السماح لشركة تجارة التمور العراقية بشراء تمور البصرة بهدف تنظيم تجارة التمور وتأمين أسعار مناسبة لأصحابها ، كما أرسلت الشركة المذكورة وفداً الى الأسواق الأوربية إذ تمكن الوفد من عقد صفقات بيع وشراء التمور المكبوسة عبر ميناء البصرة [51]، نظراً للتطورات المستمرة أعلنت وزارة التجارة تعليمات حول نوع التمور المصدرة عبر الميناء [52] شكلت الأخشاب نسبة جديدة من البضائع التي جلبتها السفن الروسية عبر الميناء مثل سفن فراغنده، توبوسكو، كيروفسك أفادت الأنباء أن احد السفن أفرغت الحمولة (3 طن) أي (15) شحنة من الوزن الثقيل بتاريخ 19 كانون الثاني 1960م ، وصل الى الميناء أكثر من (90,852) طن من القمح الروسي خلال شهر شباط 1961م إلى إدارة التموين في البصرة ومن جهة أخرى فأن وزارة المالية وافقت على تصدير (5000) طن من الشعير إلى الكويت[53] . عد العراق من أقل الدول المصدرة للحنطة عبر الميناء إذ بلغت (310) الف طن وبقيمة (10,50) ديناراً ومنع العراق تصدير الحنطة والشعير تبعاً لحاجة البلاد لهذه المادة إذّ أضطر لاستيراد الحنطة والشعير من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (15494) دولاراً[54] .

سعت حكومة عبد الكريم قاسم الى دعم وتشجيع منجزات الثورة الاقتصادية وخاصةٍ بعد التطورات الأخيرة في ميناء البصرة وذلك دفع رئيس الوزراء زيارة البصرة بتاريخ 25 آذار 1961 لوضع الحجر الأساس لميناء أم قصر [55]، بحضور عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين بحضور مندوبي الصحف المحلية الرسمية في البصرة وبغداد بالإضافة الى وكالة ناسا السوفيتية وحضور صاحب السمو الشيخ عبد الله مبارك الصباح نائب أمير الكويت [56] .

وبناءٍ عليه نشرت وزارة التجارة الخارجية نشرة تضمنت نسبة تصدير واستيراد العراق لسنة 1962 عبر الميناء إذ بلغت (11251) الف طن ، أوعزت السبب إلى طبيعة العلاقات الودية مع الدول الاشتراكية وفي مقدمة هذه الدول الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي فضلاً عن الدول العربية المستوردة من العراق تأتي سوريا بمقدمة الدول المستوردة بحدود (140) الف دينار [57]

. فرضت حكومة عبد الكريم قاسم قيوداً على تجارة العراق الخارجية لمنع استيراد السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية الغير ضرورية للحيلولة دون أرتفاع الأسعار ولتوفير أسباب النمو للصناعات الوطنية العراقية [58]، لكن بعد فترة وجيزة من اتخاذ ذلك القرار أعيدت الحكومة النظر بسياسة الاستيراد ومناقشة القيود المفروضة على وزارة التجارة الخارجية بسبب النقص الشديد في السلع وارتفاع اسعار بعض السلع الضرورية . نظراً لكثرة نفقات الحكومة على القطاعات الصحية والتعليمية وتوفير الخدمات الكاملة للشعب ولتحقيق جميع الأهداف التي وضعتها في بناء اقتصاد متكامل ، زادت نسبة الاستيراد مقابل النقص في نفقات الدولة بزيادة في صادرات العراق الخارجية عبر الميناء [59]

كانت هناك جملة أسباب نبهت الرأي العام والصحف المحلية التي تناقلت وبأستمرار شكاوى أهل البصرة من ارتفاع اسعار الأيجار والنقص بمحصولي الرز والشعير وبخاصةٍ بعد غزو الجراد للمحاصيل الزراعية وعدم ألتزام الاتحاد السوفيتي بتنفيذ البرنامج المحدد بخصوص القطاع الزراعي بعد تعهدها بتوفير جميع الآلات والمكائن الزراعية الحديثة وألتزامها بتوفير مضخات مياه كبيرة للأرواء الأرض الزراعية المرتفعة وتوفير قطع غيار بديلة للمضخات العاطلة (British consulate) .

لكن تعرضت تلك البرامج الى البطيء والتلكؤ في التنفيذ وبخاصةٍ الجانب الزراعي مما دفع الفلاحين الهجرة من الريف الى المدينة بحثاً عن عمل آخر(British consulate) .

اضطرت حكومة عبد الكريم قاسم اسناد المشاريع المتفق عليها مع الاتحاد السوفيتي الى شركات أوربية أخرى وبخاصةٍ بعد التلكؤ والتقاعس الواضح بتنفيذ المشاريع الصناعية والزراعية إذ انعكس ذلك بالسلب على ميزانية الدولة بعد ارتفاع نسبة الاستيراد مقارنة مع صادرات الدولة عبر الميناء [60] ، ونظراً للمشاكل المذكورة حول الخلل بتنفيذ بنود الاتفاقية وجدت بعض القوى السياسية ضالتها لمساندة الاخبار المتناقلة بالصحف المحلية الرسمية بتشجيع الانتقادات والتشهير بعجز تطبيق بنود الاتفاقية على أرض الواقع [61] .

نستنتج مما سبق بالرغم من التطورات الاقتصادية التي حصلت عليها التجارة الخارجية من زيادة نسبة الصادرات من التمور والنفط عبر ميناء البصرة بالإضافة الى التعديلات التي جرت في الميناء من زيادة المخازن والأرصفة ورفع المستوى الاقتصادي للعمال إلا أن بعض القطاعات عانت من التلكؤ والبطئ في التنفيذ وبخاصةٍ الجانب الزراعي الذي عانى من الأهمال وعدم توفير المبيدات الحشرية المتفق عليها بعد تعرض الزراعة الى الجراد وشحة المياه وعدم مقدرة الفلاحين

على إصلاح أراضيهم والتوجه نحو المدن للحصول على عمل مما أثر ذلك على غلاء اسعار المحاصيل الزراعية وشحتها لذلك تعالت الاصوات المنددة بفشل الاتفاقية وعجزها لدعم القطاع الصناعي والزراعي .

الخاتمة:

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، تبنت حكومة عبد الكريم قاسم سياسات اقتصادية جديدة جوهرها زيادة التصنيع المحلي ودعم الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج الزراعي إذ أثرت علاقات العراق السياسية بقوة في علاقاته الاقتصادية حيث شكلت المواقف السياسية مؤشرات سلبية في علاقات العراق الاقتصادية ، لذلك اتجهت انظار الحكومة للتعاون مع الكتلة الشيوعية وتغير سياسة البلاد التجارية وانتهاج سياسة تجارية تقوم على اساس تحويل تجاه التجارة القديم بإتجاه دول المعسكر الاشتراكي وحماية السوق والصناعات المحلية وانهاء التبعية للشركات الغربية .

كما أكد اصحاب الرأي والقرار ضرورة التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي باعتباره الضمانة الأكيدة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في سياق متوافق مع الاستقلال السياسي وبالفعل حظيت فكرة التعاون مع الاتحاد السوفيتي تأييد جميع الوزراء دون استثناء وبالفعل بعد مباحثات كثيرة تم عقد الاتفاقية بتاريخ 29 آذار 1959 . لاقت بنود الاتفاقية ترحيب ابناء الشعب العراقي فأصبحت الاتفاقية من منظور أهل البصرة محاولة للقضاء على التأخير الاقتصادي الذي فرضه المستعمرون كما كان للصحف المحلية والرسمية دوراً كبيراً في تناقل أخبار أهم بنود الاتفاقية والخير المنشود فيها سيكون حدثاً مهماً في تاريخ الاستقلال الاقتصادي والتقدم العمراني إذ وفرت الاتفاقية إدراج العديد من المشاريع الصناعية التي يحتاج إليها أساس اقتصادي متين وباقل تكلفة ممكنة لكي توفر للمستهلك والانعتاق من التبعية الاقتصادية ودول العالم الرأسمالي .

أثرت اتفاقية التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي على عدة جوانب اهمها توسيع وتطوير ميناء البصرة 1959 – 1963 والعمل على التعاون من اجل توسيع احواض التسفين إذ كانت أولى الاهتمامات تغطية نفقات مشروع انشاء الارصفة وتوسيع المخازن الرئيسية ومساحات التكديس، كما نصت الاتفاقية على تطوير وسائل النقل البحري وتعزيز الحركة التجارية الخارجية ودعم عمليتي الاستيراد والتصدير في الموانئ العراقية .

كما تمكن مجموعة من المهندسين العراقيين والسوفييت على دراسة طرق وسائل تحسين الملاحة بين نهري دجلة والفرات وشط العرب في البصرة انعكس ذلك على تطوير انجازات الموانئ العراقية بصورة طبيعية ومتواصلة في الحقول جميعها وعلى الرغم من حصول زيادة في صادرات العراق عبر الميناء الى تلك الدول إلا انها لم تكن بالمستوى الذي كان يسعى العراق اليه بالرغم من تزايد التبادلات التجارية مع الصين الشعبية ودول أوربا الشرقية بعد أن كانت بريطانيا هي المهيمن الوحيد على تجارة العراق الخارجية ، برزت مكانة الميناء من حيث الوارد والصادر تنفيذاً لمبدأ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني إذ نصت تلك الاتفاقية على السلع الواجب شراؤها من العراق وهي في الغالب تمور والنفط إذ قرر مجلس الوزراء فرض قيوداً على التجارة الخارجية للعراق ومنها منع استيراد السلع الاستهلاكية الغير ضرورية لتوفير اسباب الصناعية الوطنية وتوسيعها .

ونظراً لتلكؤ الاتحاد السوفيتي بتوفير جميع النفقات المالية المتفق عليها وحصراً اكمالها بالجانب الصناعي وأهمال الجانب الزراعي وعدم توفير المضخات الكبيرة ووسائل الحرث والمبيدات الحشرية المتفق عليها انعكس ذلك الوضع سلباً على الفلاحين والمحاصيل الزراعية مما دفع بالهجرة من الريف الى الريف وبخاصة بعد زيادة نفقات الحكومة وسعيها لتحقيق اهداف البناء الاقتصادي مع التركيز على خدمات التعليم والصحة ، ونظراً لانشغال حكومة عبد الكريم قاسم بالنزاعات الداخلية مع بعض القوى السياسية وتلكؤ وبطئ الاتحاد بإنجاز المشاريع المتفق عليها وعدم الالتزام بتوفير النفقات اللازمة لأنشاء المشاريع واهملها الجانب الزراعي وبخاصة بعد هجوم الجراد على معظم المحاصيل الزراعية واضطرار العديد من الفلاحين الهجرة الى المدينة .

الهوامش:

---

[1] وُلد في 21 تشرين الثاني 1914 في محلة المهدية بمنطقة الرصافة في بغداد. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام 1926، وعُيّن معلماً لمادة اللغة الإنجليزية عام 1931. التحق بالكلية العسكرية بين عامي 1932 و1934 وتخرج برتبة ملازم ثانٍ، ثم التحق بكلية الأركان عام 1940. في عام 1950، شارك في دورة تدريبية للضباط في بريطانيا، وانضم إلى حركة الضباط الأحرار عام 1956. قاد ثورة 14 تموز 1958 التي أسقطت النظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية. أُعدم في 9 شباط 1963.

[2] للمزيد ينظر : الكعبي ، 2011، ميناء البصرة بين عامي (1958 – 1960) دراسة تاريخية ، ص 48.

[3] ولد إبراهيم عطوب محمد جعفر كبه في النجف الأشرف عام 1919 ، اكمل دراسته فيها ، تخرج من كلية الحقوق عام 1941، ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام والاقتصاد من جامعة القاهرة خلال عامي 1946 و1947. بعد حصوله على الدكتوراه، عُيّن وزيراً للاقتصاد، ثم تولى منصب وزير الإصلاح بعد ثورة 14 تموز 1958، واستمر في هذا المنصب حتى 16 شباط 1960، حين أُعفي من مهامه. في شباط 1963، تم اعتقاله وحُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، إلا أنه أُطلق سراحه عام 1965. بعد خروجه من السجن، اعتزل العمل السياسي وتفرغ للتدريس إلى أن أُحيل إلى التقاعد عام 1977. له العديد من المؤلفات في مجالي السياسة والاقتصاد.

[4] اتحاد الشعب ، 1959 ، ص 1

[5] عبهول ، جربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، ص 98

[6] جريدة الزمان البغدادية ، 1959 ، ص 1

[7] الشرقاوي ، أضواء على السد العالي ، ص 81 – 95

[8] جريدة المنار البصرية ، 1960 ، ص 1

[9] عبهول ، مصدر سابق ، ص 13 –20

[10] اتحاد الشعب ، 1959 ، ص 1

[11] جريدة الوقائع العراقية ، 1960 ، ص 1

[12] جريدة الوقائع العراقية ، 1959، ص 1

[13] مجموعة مؤلفين ، العراق في الوثائق البريطانية (1958 – 1959) ، ج4 .

[14] اهداف الثورة ، 1963 ، ص 63

[15] اتحاد الشعب ، 1959 ، ص 1

[16] جريدة المنار البصرية ، 1959 ، ص 1

[17] جريدة الثورة ، 1959، ص 1

[18] عاشور ، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين جمهورية العراق والاتحاد السوفيتي 16 آذار 1959 ، ص 66

[19] عبهول ، مصدر سابق ، ص 113

[20] جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية (1944 – 8 شباط 1963) ، ص 135

[21] عبهول ، مصدر سابق ، ص 114

[22] للمزيد ينظر : (ويرد ، 2013 ، ص 11 – 12)

[23] مجلة الموانئ ، 1961 ، ص 68

[24] وزارة الدفاع ، 1963 ، ص 248 – 249

[25] الكعبي ، مصدر سابق ، ص 36

[26] الموسوي ، اقتصاديات الموانئ العراقية دراسة تطبيقية ، ص 82 – 89

[27] حيدر ، الفترة الذهبية في تاريخ الموانئ العراقية ، ص 55

[28] حيدر ، مصدر سابق ، ص 55 –57

[29] عبهول ، مصدر سابق، ص 146

[30] مظفر حسين جميل : (1918 – 2001) ولد في بغداد وأكمل دراسته فيها حصل على شهادة الحقوق عام 1941 ومارس المحاماة ثم حصل على دبلوم الشريعة في جامعة الأزهر وشهادة الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة القاهرة ، شغل منصب مدير الأحصاء والمباحث ، ثم عين وزير للمالية في 15 تشرين الثاني عام 1960 ، استمر في عمله حتى اعتقل في ثورة 8 شباط 1963 ثم اطلق سراحه في 1968 ، ترك المناصب السياسية حتى وفاته عام 2001 . للمزيد ينظر : ياسين صالح عبود ، ابي الخصيب في ماضيها القريب ، جيكور للنشر ، بيروت ، لبنان ، 2017 ، ص 89 .

[31] جريدة المنار البصرية ، 1959 ، ص 2

[32] كبه ، هذا هو طريق ثورة 14 تموز ، ص 78 – 89

[33] الحجاج ، تقييم كفاءة النقل البحري العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة جغرافية)، ص 11

[34] الوزارة الخارجية ، 1964 ، ص 219

[35] الحجاج ، مصدر سابق ، ص 38

[36] الكعبي ، 2011 ، ص 38

[37] مجلة الموانئ ، 1960 ، ص 1

[38] الفتلاوي ؛ الزبيدي ، التطورات الاقتصادية في البصرة 1963 – 1968 دراسة تاريخية ، ص 281

[39] منصور ، الصراع الامريكي – السوفيتي في الشرق الاوسط ، ص 271

[40] الحمامي، على ضفاف شط العرب ، كتابات من ذاكرة الطين والماء سلسلة كتب مصرية تصدر عن وزارة الثقافة ، ص 212 – 214

[41] يوسف ، مصلحة الموانئ العراقية (1958 – 1963) دراسة تاريخية لفعاليات دوائرها وانجازات في ضوء مجلة الموانئ ، ص 34

[42] يوسف ، مصدر سابق ، ص 34

[43] الحمامي ، مصدر سابق ، ص 77

[44] مجلة الموانئ ، 1960 ، ص 58

[45] العاني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ص 33

[46] الفتلاوي ، 2017 ، ص 361

[47] بركات ، البصرة مدينة سياحية ، ص 28

[48] الكبيسي ، موجز التاريخ السياسي في البصرة (1958 – 1963) ، موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية، ص 506 – 507

[49] جرجيس بلدة ، د.ت ، ص 61

[50] الكعبي ، مصدر سابق ، ص 55

[51] الكعبي ، مصدر سابق ، ص 56

[52] الزبيدي ، مصدر سابق ، ص 18

[53] جريدة الثغر البصرية ، العدد 7229 ، 4 شباط 1962 .

[54] عقيل عبد الكريم مطر ، المصدر السابق ، ص 58 .

[55] جريدة الثغر البصرية ، 1962 ، ص 1

[56] يوسف ، مصدر سابق ، ص 38 – 39

[57] الجميلي ، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الحنطة – الرز – الشعير في جمهورية العراق (1950 – 1980)، ص 98

[58] الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص 66

[59] الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص 127

[60] عبهول ، مصدر سابق ، ص 210

[61] عبهول ، مدر سابق ، ص 113

المصادر:

[1] ابراهيم كبه،(1996)، هذا هو طريق ثورة 14 تموز ، بيروت ، ط1.

[2] اتحاد الشعب ،(1959)، العدد 2016 ، 18 آذار.

[3] اتحاد الشعب ،(1959)، العدد 2016 ، 21 آب.

[4] اتحاد الشعب ،(1959) العدد 2016 ، 21 آب.

[5] الجميلي،أحمد حسين ،(1980)، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الحنطة – الرز – الشعير في جمهورية العراق (1950 – 1980) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، كلية التربية.

[6] اهداف الثورة ،(1963)، منشورات وزارة الأرشاد ، ط4 ، بغداد.

[7] جريدة الثغر البصرية ،(1962)، العدد 7229 ، شباط.

[8] جريدة الثورة ، العدد 121 ، 17 آذار

[9] جريدة المنار البصرية ،(1961)، العدد 1674 ، 26 تشرين الأول .

[10] جريدة اتحاد الشعب ،(1959)، العدد 44 ، 18 آذار.

[11] جريدة الزمان البغدادية ،(1959)، العدد 6501 ، 23 آذار.

[12] جريدة المنار البصرية ،(1959)، العدد 1578 ، 27 ايلول.

[13] جريدة المنار البصرية ،(1959)، العدد 1909 ، 18 آذار.

[14] جريدة المنار البصرية ، (1960)، العدد 1909 ، 18 آذار.

[15] جريدة الوقائع العراقية ، (1959)، العدد 147 ، 29 آذار.

[16] جريدة الثورة ،(1959)، العدد 121 ، 17 آذار.

[17] جريدة الوقائع العراقية ،(1960)، العدد 416 ، 26 أيلول ،

[18] عاشور، حسين علي محمد ،(2020)، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين جمهورية العراق والاتحاد السوفيتي 16 آذار 1959 ، جامعة الكوفة ، مجلة كلية التربية بنات ، مجلد 14 ، العدد 27 .

[19] بركات، رجب عبد المجيد ،(1970)، البصرة مدينة سياحية ، مجلة التاجر ، العدد 28 0 29 ، البصرة .

[20] الزبيدي،رفل هاشم خماس ،(2019)، التطورات الاقتصادية في البصرة 1963 – 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة .

[21] بلدة، سميرة جرجيس ، اقتصاديات التمور العراقية ، ط1 ، بغداد ، د.ت.

[22] حسين، عبد الخالق ،(2007)، ثورة الزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم ، ط2 ، دار ميزوبرتاميا للنشر والتوزيع ، بغداد .

[23] عهول، عبد الله شاتي ،(2013)، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، دراسة في التاريخ الاقتصادي ، ط1 ، بغداد .

[24] جاسم، عبد المناف شكر ،(1980)، العلاقات العراقية السوفيتية (1944 – 8 شباط 1963) ، بغداد .

[25] الكعبي،عقيل عبد الكريم مطر ،(2011)، ميناء البصرة بين عامي (1958 – 1960) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، البصرة .

[26] الكبيسي، عواد فواز ، موجز التاريخ السياسي في البصرة (1958 – 1963) ، موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، دار الكتب والوثائق .

[27] حيدر، فاخر زيارة ، الفترة الذهبية في تاريخ الموانئ العراقية ، ط2 ، بغداد ، د.ت.

[28] يوسف،فادية يعقوب ،(2015)، مصلحة الموانئ العراقية (1958 – 1963) دراسة تاريخية لفعاليات دوائرها وانجازات في ضوء مجلة الموانئ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية للتربية للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ،.

[29] الحمامي،كاظم فنجان ،(2012)، على ضفاف شط العرب ، كتابات من ذاكرة الطين والماء سلسلة كتب مصرية تصدر عن وزارة الثقافة ، ط1 ، دمشق .

[30] الفتلاوي،كامل ، حسين لطيف الزبيدي ،(2017)، العراق تاريخ اقتصاد الجمهورية الأولى تموز (1958 – شباط 1963) ج5 ، بيت الحكمة ، بغداد .

[31] كولن ويرد ، ميناء البصرة ،(1938) ، ترجمة سحر احمد محمد السعد ، البصرة ، 2013 ،

[32] مجلة الموانئ ،(1960)، العدد 32 ، السنة الثالثة ، 29 آب.

[33] مجلة الموانئ ،(1961)، العدد 24 ، 23 تشرين الثاني .

[34] مردان،جمال مصطفى ،(1989)، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية والسقوط ، بغداد .

[35] مجلة الموانئ ،(1959)، العدد 33 .

[36] مجموعة مؤلفين ، العراق في الوثائق البريطانية (1958 – 1959) ، ج4 .

[37] الموسوي،محمد جابر علي ،(1981)، اقتصاديات الموانئ العراقية دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد .

[38] الشرقاوي، محمود ،(1985)، أضواء على السد العالي ، القاهرة .

[39] منصور، ممدوح محمود ، الصراع الامريكي – السوفيتي في الشرق الاوسط ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د.ت ، .

[40] الحجاج،نجم الدين عبد الله ،(2015)، تقييم كفاءة النقل البحري العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة جغرافية) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، البصرة .

[41] العاني،نوري عبد الحميد وآخرون،(2011) ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2 ، بيت الحكمة ، بغداد ،.

[42] الوزارة الخارجية ،(1964)، مجموعة المعاهدات الاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، ج5 ، د.ط ، بغداد .

[43] وزارة الدفاع ،(1963)، منجزات ثورة 14 تموز 1958 ، ط1 ، مطبعة الإدارة المحلية ، بغداد .

[44]Foreign Office (FO). (1916, January). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 013/1.

[45] مجلة الموانئ ،(1960) العدد 33 ، 8 آذار.

[46]Foreign Office (FO). (1960, March 18). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1103.

[47]Foreign Office (FO). (1961, January). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1103/3.

[48]Foreign Office (FO). (1961, February). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1103/35.

[49]Foreign Office (FO). (1961, March 14). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 0112/2/14.

[50]Foreign Office (FO). (1961, April 12). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1013/11.

[51]Foreign Office (FO). (1961, August 28). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 33/30.

[52]Foreign Office (FO). (1961, December 31). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 961/31.

المصادر والمراجع العربية باللغة الانكليزية

[1] Ibrahim Kabbah, (1996), this is the road of the July 14 revolution, Beirut, 1st floor .

[2]People's Union, (1959), issue 2016, March 18 .

[3]People's Union, (1959), issue 2016, August 21.

[4]People's Union, (1959) issue 2016, August 21 .

[5]Al-Jumaili, Ahmed Hussein, (1980), foreign trade of wheat – rice – barley cereal crops in the Republic of Iraq (1950 – 1980), master's thesis (unpublished), Mosul University, Faculty of Education .

[6]The goals of the revolution, (1963), publications of the Ministry of guidance, I4, Baghdad .

[7]The optical gap Journal, (1962), No. 7229, Feb .

[8]Al-Thawra newspaper, issue 121, March 17

[9]Al-Manar optical newspaper, (1961), No. 1674, October 26 .

[10]People's Union newspaper, (1959), No. 44, March 18 .

[11]Al-Zaman al-Baghdadia newspaper, (1959), issue 6501, March 23 .

[12]Al-Manar optical newspaper, (1959), issue 1578, September 27 .

[13]Al-Manar optical newspaper, (1959), issue 1909, March 18 .

[14]Al-Manar optical newspaper, (1960), issue 1909, March 18 .

[15]Iraqi Chronicle, (1959), No. 147, March 29.

[16]Al-Thawra newspaper, (1959), No. 121, March 17 .

[17]Iraqi Chronicle newspaper, (1960), No. 416, September 26.

[18]Ashour, Hussein Ali Mohammed, (2020), agreement on economic and technical cooperation between the Republic of Iraq and the Soviet Union, March 16, 1959, University of Kufa, Journal of the Faculty of education for girls, Vol .14, No. 27.

[19]Barakat, Rajab Abdul Majid ,(1970), Basra is a tourist city, Al-Tajer Magazine, Issue 28 0 29, Basra .

[20]Zubaidi, Rafel Hashim Khamas ,(2019), economic developments in Basra 1963 – 1968 historical study, master thesis (unpublished), Faculty of Arts, University of Basra.

[21]Town, Samira Zarzis, economics of Iraqi dates, i1, Baghdad, d.T .

[22]Hussein, Abdul Khaliq, (2007), the leader's Revolution, a study in the Iraqi July 14 revolution and Abdul Karim Qasim, Vol .2, mizobertamia publishing and distribution house, Baghdad .

[23]Abhoul, Abdullah Shati ,(2013), the experience of Abdul Karim Qasim in economic planning July 14, 1958 – February 8, 1963, a study in Economic History, Vol .1, Baghdad

[24]Jassim, Abdul Manaf Shukr, (1980), Iraqi – Soviet relations (1944-February 8, 1963), Baghdad .

[25]Al-Kaabi,Aqil Abdul Karim Matar, (2011), Basra port between the years (1958 – 1960) historical study, master's thesis (unpublished), Faculty of Arts, Basra .

[26]Al-Kubaisi, Awad Fawaz, a brief political history in Basra (1958-1963), Encyclopedia of Basra civilization, Historical Encyclopedia, University of Basra, Cultural Center, House of books and documents .

[27]Haider, luxury visit, the golden period in the history of Iraqi ports, i2, Baghdad, d.T .

[28]Yusuf, Fadia Yacoub, (2015), Iraqi Ports Authority (1958-1963) a historical study of the activities of its departments and achievements in the light of the ports magazine,

master's thesis (unpublished), Faculty of education for Humanities, University of Baghdad .

[29]Hammami, Kazem Fenjan, (2012), on the banks of the Shatt al-Arab, writings from the memory of mud and water, an Egyptian Book Series issued by the Ministry of Culture, Vol .1, Damascus .

[30]Al-Fatlawi, Kamel, Hussein Latif al-Zubaidi, (2017), Iraq the history of the economy of the First Republic July (1958 – February 1963) C .5, House of wisdom, Baghdad .

[31]Colin Weir, the port of Basra, (1938), translated by Sahar Ahmed Mohammed Al-Saad, Basra, 2013 .

[32]Port magazine, (1960), No. 32, third year, August 29 .

[33]Ports magazine, (1961), issue 24, November 23 .

[34]Mardan, Jamal Mustafa, (1989), Abdul Karim Qasim the beginning, the end and the fall, Baghdad .

[35]Port magazine, (1959), No. 33 .

[36]A collection of authors, Iraq in British documents (1958-1959), P4 .

[37]Al-Mousawi, Mohammed Jaber Ali, (1981), economics of Iraqi ports applied study, master's thesis (unpublished), Basra University, Faculty of management and economics.

[38]El Sharkawy, Mahmoud, (1985), lights on the High Dam, Cairo .

[39]Mansour, Mamdouh Mahmoud , the American-Soviet conflict in the Middle East, 1st floor, Madbouly library, Cairo, Dr.T. .

[40]Hajjaj, Najm al-Din Abdullah ,(2015), assessment of the efficiency of Iraqi maritime transport and its role in economic development (Geographical Study), unpublished doctoral dissertation, Faculty of education for Humanities, Basra.

[41]ANI, Nuri Abdul Hamid and others (write the names of all researchers), (2011), history of Iraqi ministries in the Republican era, C. 2, House of wisdom, Baghdad ..

[42]Ministry of foreign affairs, (1964), collection of treaties and agreements concluded between Iraq and foreign countries, C.5, D.I, Baghdad .

[43]Ministry of Defense, (1963), achievements of the revolution of July 14, 1958, Vol .1, local administration press, Baghdad .

[44]Foreign Office (FO). (1916, January). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 013/1.

[45]Ports magazine, (1960) No. 33, March 8 .

[46]Foreign Office (FO). (1960, March 18). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1103.

[47]Foreign Office (FO). (1961, January). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1103/3.

[48]Foreign Office (FO). (1961, February). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1103/35.

[49]Foreign Office (FO). (1961, March 14). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 0112/2/14.

[50]Foreign Office (FO). (1961, April 12). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 1013/11.

[51]Foreign Office (FO). (1961, August 28). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 33/30.

[52]Foreign Office (FO). (1961, December 31). British Consulate General Basra Monthly Report. FO 961/31.

Economic cooperation between Iraq and the USSR and its impact on the expansion and development of the port of Basra (1958-1963)

Assist Lect. Leila Faisal Mehdi Hussein

Basra Education Directorate

Ministry of Education

yousafyousag04@gmail.com

Keywords: Economic cooperation – Iraq , Soviet Union

Summary:

The importance of the research comes from the fact that it studies a period in the history of contemporary Iraq through a historical study, the aim of which is to identify the most important economic events and variables that highlighted the economic importance of the port of Basra, as the government of Abdul Karim Qasim (1958-1963) sought to enter Iraq with economic alliances with the socialist world in order to support the local economy, raise the standard of living, and liberate itself from dependence on capitalist countries, as Britain was the first to control Iraq's foreign trade, especially the date trade. Therefore, the economic cooperation agreement with the Soviet Union in March 1959 was considered an important step in the history of modern Iraq.